

## الاستراتيجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط دراسة في الاهداف العالمية والإقليمية

طالب الدكتوراه حسنين احمد نافع

المشرف: أ.د علي اكبر جعفري

تدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية جامعة مازندران

المشرف المساعد: أ.م.د حسين رفيع تدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية جامعة مازندران

[jafari@umz.ac.ir](mailto:jafari@umz.ac.ir)

[h.rafi@umz.ac.ir](mailto:h.rafi@umz.ac.ir)

### Abstract

This study analyzes China's regional and global objectives in the Middle East region, and the strategy Beijing adopted to achieve those objectives, using historical and descriptive-analytical methodologies, based on neorealist theory. The study also addresses dimensions of Chinese political and economic participation, and its reliance on soft tools, initiatives, and cooperative institutions as means contributing to enhancing Chinese influence without provoking sensitivities of other regional and international powers. The study concludes that Beijing seeks regionally to secure necessary energy supplies for sustaining its economy, enhance its diplomatic and political influence, expand its economic and commercial presence, in addition to supporting regional stability for its direct impact on its domestic stability. On the global level, China aims to build regional partnerships enhancing its international position as a great power, and gaining support for it in international forums and organizations. The study also argues that Beijing seeks to make the Middle East region a launch point for achieving its global goal, represented in reshaping the multipolar international system, gaining control over maritime passages, and redefining globalization, without entering direct military confrontation with the United States. **Keywords:** Objectives, strategy, Regional, Global, China, Middle East.

### المخلص:

تحلل هذه الدراسة الاهداف الإقليمية والعالمية للصين في منطقة الشرق الأوسط، والاستراتيجية التي اعتمدها بكين لتحقيق تلك الاهداف، وذلك باستخدام المنهجين التاريخي والوصفي-التحليلي، وبالاستناد إلى نظرية الواقعية الجديدة. كما تتناول الدراسة أبعاد المشاركة الصينية السياسية والاقتصادية، واعتمادها على الأدوات الناعمة والمبادرات والمؤسسات التعاونية كونها وسائل تساهم في تعزيز النفوذ الصيني دون اثار حساسية القوى الإقليمية والدولية الأخرى. وتخلص الدراسة إلى أن بكين تسعى إقليمياً إلى تأمين إمدادات الطاقة اللازمة لاستدامة اقتصادها، وتعزيز نفوذها الدبلوماسي والسياسي، وتوسيع حضورها الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن دعم الاستقرار الإقليمي لما له من تأثير مباشر على استقرارها الداخلي. أما على المستوى العالمي، فتهدف الصين إلى بناء شراكات إقليمية تعزز من مكانتها الدولية كقوة عظمى، وتكسبها دعماً في المحافل والمنظمات الدولية. كما تجادل الدراسة بأن بكين تسعى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط نقطة انطلاق لتحقيق هدفها العالمي المتمثل في إعادة تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب، والسيطرة على الممرات البحرية، وإعادة تعريف العولمة، دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في التجارة العالمية عبر السيطرة على الممرات البحرية من خلال مبادرة الحزام والطريق.

**الكلمات المفتاحية:** الاهداف، الاستراتيجية، الإقليمية، العالمية، الصين، الشرق الأوسط.

### المقدمة:

تعدّ منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الحيوية في النظام الدولي، لما تمتلكه من موقع جيوسياسي محوري، وما لها من ثقل طاقوي، فضلاً عن تعقيد بنية النظام الإقليمي الناتج عن تضارب المصالح بين القوى الإقليمية والدول الكبرى الفاعلة فيها. وقد شهدت المنطقة خلال العقدین الأخيرين من القرن الواحد والعشرين صعود قوة دولية جديدة، في ظل الفراغ النسبي الذي خلفه التراجع الأمريكي في مستوى التزاماته تجاه المنطقة.

وفي هذا السياق، برز تنامي الحضور الصيني منذ تحوّل الصين إلى دولة مستوردة صافية للنفط عام ١٩٩٣، ثم اتخذ هذا التنامي بعداً أوسع مع بداية القرن الواحد والعشرين، ولا سيما بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، واستفادتها من فوضوية بنية النظام الإقليمي الناتجة عن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحربها ضد الإرهاب، إلى جانب إدراك بكين أن مسألة ضمان أمن الطاقة تُعد جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي.<sup>١</sup> أي أن تنامي الدور الحضور الصيني لم يكن تنامي لحظي إنما جاء نتيجة لتغيرات ديناميكية في اقتصادية داخلية وإقليمية، بمعنى ادق احتياج الصين إلى الطاقة جعل منها أكثر انفتاحاً مع دول المنطقة، ومع التراجع النسبي الذي خلقه الانسحاب الأمريكي اتح الفرصة لبكين لتعزيز حضورها والظهور في الساحة الإقليمية. وقد سعت بكين، عبر أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية، إلى توسعة حضورها في المنطقة، إذ عيّنت ولأول مرة في تاريخها مبعوثاً خاصاً للشأن الفلسطيني - الإسرائيلي عام ٢٠٠٢. كما قامت بتأسيس منتدى التعاون العربي-الصيني في عام ٢٠٠٤. وقد كان من شأن هذه الخطوات أن تعزز من الحضور الصيني في المنطقة بصورة تدريجية وهادئة، دون الانخراط في أدوار صدامية مباشرة.<sup>٢</sup> مما يعني ان بكين لم تستخدم أدوات صلبة في تعزيز حضورها وإنما لجأت إلى أدوات ناعمة تزيد من مقبوليتها كشريك إقليمي ودولة مسؤولة في انظار دول المنطقة، دون اللجوء إلى إثارة عدم الاستقرار الإقليمي. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت بكين مبادرة الحزام والطريق، التي وإن بدت في ظاهرها ذات طابع إقتصادي، إلا أنها تنطوي على بعد إستراتيجي يهدف إلى تعزيز حضور بكين الإقليمي والدولي، من خلال بناء شبكة من الترابط عابر للإقليم، تتيح لبكين تعزيز مكانتها كقوة عظمى، وتسهم في تحقيق ما تسعى إليه السياسة الخارجية الصينية في إعادة تعريف بنية النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب.<sup>٣</sup> أي وان مبادرة الحزام والطريق لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل تحمل في طياتها ابعاداً جيواستراتيجية تمكن بكين من تحقيق اهدافها على الصعيدين الاقليمي والدولي.

### مشكلة البحث:

تبدأ هذه الدراسة بالسؤال التالي: ما الهدف الذي دفع بكين إلى تغيير سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولعب دور أكبر في الشؤون الإقليمية مقارنةً بما كان عليه الوضع سابقاً؟ ومن هذا السؤال، تنبثق عدة أسئلة، منها:

- ١- ما الأهداف الإقليمية التي تسعى الصين إلى تحقيقها من خلال الشرق الأوسط؟
- ٢- ما الأهداف العالمية التي تسعى الصين إلى تحقيقها من خلال الشرق الأوسط؟

### أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من تقدم دراسة تحليلية لسبب التحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد عام ١٩٤٩، وتحولها من منطقة هامشية إلى منطقة جوهرية في سياستها الخارجية، وبروز دور متنامي لسياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط.

### فرضية البحث

: في ظلّ التنافس العالمي، تنشط الصين في الشرق الأوسط لتحقيق أهداف إقليمية ودولية، ومن أهمّ أهدافها في منطقة غرب آسيا ضمان أمن موارد الطاقة، وترسيخ نظام عالمي متعدد الأقطاب.

**الفرضية الأولى:** تهدف بكين لتحقيق اهداف إقليمية من خلال الشرق الأوسط منها سياسية واقتصادية واستراتيجية.

**الفرضية الثانية:** تسعى الصين لتحقيق اهداف عالمية من خلال منطقة الشرق الأوسط منها تعزيز مكانتها كقوى عظمى، بناء شبكة من التحالفات، والسيطرة على الممرات البحرية، وكذلك احداث تغير بالنظام العالمي.

### الاهداف:

تأتي هذه الدراسة لمعرفة اهم الأهداف الإقليمية والعالمية التي تسعى الصين لتحقيقها من خلال لعب دور مؤثر في منطقة الشرق الأوسط، لما لها أهمية كبيرة لذلك تتلخص اهداف الدراسة في معرفة ما يأتي:

- ١- معرفة اهم الأهداف الإقليمية التي تسعى السياسة الخارجية الصينية لتحقيقها من خلال منطقة الشرق الأوسط.
- ٢- معرفة أبرز الأهداف العالمية التي تسعى الصين لتحقيقها من خلال منطقة الشرق الأوسط.

### حدود الدراسة:

١- **الحد الزمني:** تم تحديد الإطار الزمني لهذا البحث بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وسيستمر حتى نهاية عام ٢٠٢٤.

٢- **الحد المكاني:** يركز العنوان على الأهداف الإقليمية والعالمية الصينية من خلال الشرق الأوسط وبالتالي تمتد إلى كل دول الشرق الأوسط.

المنهجية: تم استخدام في هذه الدراسة عدة مناهج منها:

- ١- المنهج التاريخي: حيث يسمح هذا المنهج بفهم الحوادث والظواهر الماضية وتحليلها مما يساعد في تفسير الاحداث المستقبلية.
- ٢- المنهج الوصفي التحليلي: حيث يساعد هذا المنهج في توضيح الخصائص الرئيسية للظاهرة المدروسة وفهمها بشكل أفضل ويساعد على تحليل الظواهر المجردة وتفسيرها وهو امر مهم في فهم الاسباب والعوامل التي تؤثر على هذه الظواهر.

الإطار النظري:

النظرية الواقعية الجديدة: يعود التطور النظري في العلاقات الدولية المرتبط بالواقعية إلى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حين كان التفكير في أسباب الحرب وضرورة إنشاء مؤسسات دولية من شأنه أن يساعد في منع تكرار حرب كبرى، ولذا، عارض النموذج الواقعي النموذج المثالي السائد في مطلع القرن العشرين. تُعرف الواقعية الجديدة، أو الواقعية البنوية، بأنها منهج في العلاقات الدولية، وهي أحد تطورات النظرية الواقعية. وقد ظهرت في سبعينيات القرن العشرين، ووضعت في إطار نقد مقترح الواقعية التقليدية - الواقعية الكلاسيكية - نظراً لتركيزها على سلوك الدولة وصانع القرار في السياسة الخارجية. إذ رأت الواقعية الجديدة أن فهم سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية لا يكفي لفهم التفاعلات الدولية. ظهرت الواقعية الجديدة في كتاب "نظرية السياسة الدولية" لكينيث والتز. وتُعدّ الواقعية الجديدة من أبرز النظريات في علم العلاقات الدولية إلى حد كبير. يشكك الواقعيون عموماً في وجود علاقة بين العلاقات السياسية والقيم والأخلاق، زاعمين أنه لا مكان للأخلاق في العلاقات الدولية، وهو نهج أكثر علمية. وعلى النقيض من الواقعية الكلاسيكية، المتجذرة في الصراع على السلطة وارتباطه بالطبيعة البشرية، تتجنب الواقعية الجديدة أي نقاش فلسفي حول الطبيعة البشرية، وتُقدّم بدلاً من ذلك نظرية في السياسة الدولية تُشبه الاقتصاد الجزئي، مُشيرةً إلى أن الدول في النظام الدولي تُشبه الشركات الاقتصادية المحلية، ولها نفس المصالح الأساسية للبقاء. يهدف المنهج الواقعي الجديد إلى تفسير سبب تشابه سلوك الدول رغم اختلاف أنظمة الحكم وتعدد الأيديولوجيات السياسية فيها. في سياق العلاقات الدولية، ورغم تزايد الترابط بين مختلف جوانبها، لا يمكن تطبيق نظرية الواقعية الجديدة على السياسة الداخلية، ولا يمكنها أن تُسهم في سياسات الدول النامية فيما يتعلق بشؤونها الدولية أو الداخلية. مبادئ نظرية الواقعية الجديدة: يمكن تلخيص خصائص نظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية في مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنطلق منها النظرية، وهي كالتالي:

- الدولة هي الفاعل الرئيسي في مجال السياسة الدولية، ولها الحق في ضمان بقائها، وهي مستقلة وذات سيادة.
  - التأكيد على أن القوة هي المحرك التحولي الأساسي في السياسة الدولية، وعامل من عوامل الفوضى في النظام الدولي.
  - افتراض أن الصراع الدولي ينشأ نتيجة لرغبة الدول في البقاء، وهو أمر بعيد عن الطبيعة البشرية لصانعي القرار.<sup>٨</sup>
- تم استخدام النظرية الواقعية الجديدة لفهم سلوك الصين في ظل النظام الإقليمي والهيمنة الأمريكية، إذ تعمل بكين على تعظيم امنها القومي ومصالحها دون المواجهة المباشرة مع واشنطن، عبر توظيف وسائل ناعمة تعزز من حضورها في الشرق الأوسط، وتتيح لها الفرصة لتحقيق أهدافها في ظل بيئة إقليمية فوضوية.

الأهداف الإقليمية الصينية من خلال الشرق الأوسط:

شهدت منطقة الشرق الأوسط تغير واضح في الدور الصيني، وذلك بعد التحول الذي شهدت العملية السياسية في الصين في عام ١٩٤٩، إذ تحولت انظار بكين الى الشرق الأوسط بهدف تأمين محيطها الإقليمي وكبح جماح التقدم السوفيتي، وشهدت المنطقة خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي وحتى بداية التسعينيات إقامة علاقات ثنائية بين بكين ودول المنطقة، ومع التحولات الاقتصادية في الصين وتحولها الى مستور صافي للنفط عام ١٩٩٣ ازدادت أهمية المنطقة بالنسبة الى بكين وبدأت بتوسيع تحركاتها، إذ شهدت المنطقة تطور واضح في الحضور الصيني بعد عام ٢٠٠١ في العديد من المسائل والقضايا التي من شأنها ان تبين قدرة بكين من خلال ادواتها الناعمة.<sup>٩</sup> وذلك من اجل اهداف إقليمية تعمل بكين لتحقيقها من خلال الشرق الأوسط وهي:

أولاً: الأهداف السياسية: -

تهدف الصين إلى تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لتحقيق عدة أهداف استراتيجية شكّل ركناً مهماً في سياستها الخارجية، وتتحوّل هذه الأهداف حول تأمين مصادر الطاقة، وتوسيع نفوذها الجغرافي إلى ما هو أبعد من محيطها الإقليمي في آسيا، مستغلة توجه انظار واشنطن الى اسيا، كما تهدف إلى تعزيز مكانتها الدولية، والعمل على المساهمة في إعادة تشكيل النظام العالمي بعيداً عن الأحادية القطبية، التي لا تتماشى مع توجهات السياسة الخارجية الصينية والتي تسعى إلى إصلاحه، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين إلى تحقيق دعم متبادل في القضايا الإقليمية،

مثل القضية الفلسطينية التي تهم الدول العربية، وتقديم الدعم لإيران في مواجهة العقوبات الأمريكية، وتوفير دعم دولي لها في مجلس الأمن، كما تعمل على كسب تأييد الدول الإقليمية فيما يخص قضية تايوان بوصفها قضية جوهرية في محيطها الآسيوي، وكسب دعم دبلوماسي لمبادرة الحزام والطريق في المنطقة، والظهور كقوة إقليمية وعالمية مسؤولة، وذلك من خلال دعم سوريا في مجلس الأمن باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرارات الأممية المتعلقة بالأزمة السورية،<sup>١٠</sup> وكذلك قدمت بكين نفسها كقوة تساهم في استقرار والسلام في المنطقة من خلال الصلح السعودي الإيراني في ١٠ مارس عام 2023.<sup>١١</sup> وتسعى بكين إلى تحقيق هذه الأهداف عبر مجموعة من السياسات، إذ تسعى بكين إلى تطوير علاقتها الثنائية مع الدول المنتجة للنفط، من أجل تقليل اعتماديتها على النفط الإيراني، كما تسعى بكين للمحافظة على التوازن في علاقتها مع واشنطن، لأن كلاهما لديه مصلحة في ضمان الاستقرار الأمني الإقليمي، لضمان استقرار امدادات الطاقة عالمياً، بما في ذلك للصين، كما تسعى بكين لحل النزاعات التي من شأنها أن تهدد الامدادات النفطية، مثل التوتر الغربي الإيراني بشأن برنامج طهران النووي وغيرها، كما تعمل بكين على تأمين ممرات الطاقة من خلال تعزيز وجودها العسكري على مسارات خطوط نقل الطاقة. وهذه الخطوات تبين لنا ان الصين تهدف إلى تحقيق ترسيخ نفوذها السياسي طويل الأمد، دون التأثير على استقرار المنطقة، وإنما من خلال استغلال الظروف المناسبة التي تعزز من مكانتها الإقليمية والدولية، دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وإنما من خلال استخدام أدوات ناعمة واولها الاقتصادية والدبلوماسية، ويمكن تفسير السلوك الصيني من خلال رؤية النظرية الواقعية الجديدة، انه ناتج عن ادراك بكين لطبيعة بيئة النظام الدولي ومحدودية مساحتها في التحرك، والهيمنة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها تتبنى استراتيجية تجنبها الصادم المباشر.

#### ثانياً: الأهداف الاقتصادية والتجارية: -

منذ إطلاق دينغ شياو بينغ لسياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨، شهدت الصين قفزة نوعية في تجارتها الخارجية أسهمت في تعزيز قدراتها الاقتصادية، لتصبح ثالث أكبر اقتصاد عالمي بحلول عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦، تجاوزت الصادرات الصينية نظيرتها الأمريكية، وهو ما يعكس المكانة المتنامية للصين في الاقتصاد الدولي. وقد شكّلت المصالح الاقتصادية الركيزة الأساسية لعلاقات الصين مع دول الشرق الأوسط، حيث فضّلت بكين التركيز على التبادل التجاري وتطوير الروابط الاقتصادية والثقافية على حساب الانخراط في أدوار سياسية فاعلة داخل الإقليم. ولهذا لم تُصنّف الصين آنذاك كقوة سياسية يمكن الاعتماد عليها في ملفات الشرق الأوسط، بخلاف القوى الكبرى الأخرى. ويعود هذا النهج إلى إدراك الصين لأهمية المنطقة نظراً لثرواتها الطبيعية وموقعها الجيو-استراتيجي، وبخاصة كونها من أهم موردي النفط للصين. وتمكنت بكين من تعزيز علاقاتها التجارية عبر سياسة "النفط مقابل السلع المصنعة"، وبخاصة الإلكترونيات والمنسوجات والمعدات الصناعية التي تشكل الجزء الأكبر من صادراتها إلى دول الخليج العربي، وفيما يلي نسبة بعض الواردات النفطية للصين من دول الشرق الأوسط.<sup>١٢</sup>

الدول المنتجة للنفط	نسبة واردات الصين من النفط
المملكة العربية السعودية	١٨%
إيران	١٣%
عُمان	٩%
اليمن	٥%
السودان	٥%

ومن أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية، أسست الصين منتدى التعاون العربي-الصيني عام ٢٠٠٤ كأداة للتعاون التنموي، وقد أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال الاجتماع الوزاري السادس للمنتدى عام ٢٠١٤ تطلع بلاده لتعزيز حضورها السياسي في المنطقة من خلال العلاقات الاقتصادية، وتبرز أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية لما له من أهمية محورية في العديد من محطات طريق الحرير البري والممرات البحرية، إذ تهدف المبادرة إلى إنشاء بنية تحتية ضخمة تشمل مشاريع للنقل والطاقة، مثل السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ. وتشير الدراسات إلى أن تكلفتها قد تتجاوز ١٠٠ تريليون دولار، لتغطي أكثر من ٦٥ دولة تمتد من الصين إلى غرب آسيا وأوروبا.<sup>١٣</sup> وقد حقق الاقتصاد الصيني خلال العقود الماضية معدلات نمو غير مسبوقة، مما جعله أحد أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم، مستمراً في تحقيق توسع

سنوي، وفي هذا السياق، تنظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط بوصفها سوقاً استراتيجياً وعمقاً اقتصادياً داعماً لنموها الداخلي، فضلاً عن كونها مصدراً رئيسياً لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، ويمكن تتبّع مسار التعاون الاقتصادي والتموي بين الصين ودول الشرق الأوسط من خلال ثلاث وثائق رسمية صينية توضح أطر هذا التعاون وهي خطة الرؤية والإجراءات (٢٠١٥)، التي تضمنت إطلاق مبادرة الحزام والطريق، إضافةً إلى طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، بما يعكس الطموح الصيني في تعزيز الترابط الاقتصادي العالمي، ووثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (٢٠١٦)، التي تحدد المبادئ الأساسية للعلاقات الصينية-العربية، و الإعلان التنفيذي الصيني-العربي (٢٠١٨)، الذي يعزز التعاون في مجالات متعددة بين الصين والدول العربية.<sup>٤</sup> ويرتكز التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط، كما هو موضح في هذه الوثائق، على التجارة، والاستثمار، وقطاع الطاقة، وتطوير البنية التحتية، مما يعكس توجه الصين نحو تعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية طويلة الامد، ويكفينا تفسير السلوك الصيني بانها تسعى لخلق إطار تعاون متبادل من خلال مؤسسات اقليمية وعالمية ومبادرات تعاونية تساهم في تعظيم المكاسب وتقلل من مخاطر الصراع.

#### ثالثاً: اهداف طاوقية: -

تعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز المناطق المنتجة للنفط في العالم، وذات أهمية بالغة في السياسة الخارجية الصينية لما توفره من موارد طاقة للصين، وتحتل المرتبة الأولى في هذا السياق، تليها شمال وغرب إفريقيا التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث توفير الطاقة والنفط للصين، إلا أن الشرق الأوسط يبقى المزود الأكثر أهمية للصين، تتمتع المنطقة بميزة استراتيجية بفضل احتوائها على أكبر احتياطات الطاقة التي تحتاجها الدول الصناعية، وبالتالي، أصبحت منطقة الشرق الأوسط ساحة للصراع بين القوى الكبرى، إذ تعتمد الصين بشكل كبير على النفط المستورد لتحقيق نهضتها الاقتصادية، نظراً لعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها من الطاقة اللازمة من مصادر محلية، وفي هذا السياق، تسعى الصين إلى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، لذا تهدف الصين إلى بناء علاقة تجارية مستقرة مع الشرق الأوسط من خلال إبرام اتفاقية تجارة حرة مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار رؤية الرئيس شي جين بينغ "طريق الحرير" للقرن الحادي والعشرين، كما أصبح ضمان أمن الطاقة "من الأولويات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الصينية"، حيث يعتبر أي اضطراب في مجال الطاقة تهديداً مباشراً للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، لذلك تبنت بكين سياسات تقوم على "تنوع مصادر الوقود، والاستثمار في الدول المالكة للنفط، وإنشاء احتياطات استراتيجية" ، تمثل منطقة الشرق الأوسط المصدر الرئيسي الذي يمكنه تلبية جزء من الطلب العالمي على النفط الذي يتجاوز ٨٠ مليون برميل يومياً، كما تملك المنطقة نحو ٥٥.٥٪ من الاحتياطات العالمية للنفط<sup>٥</sup> وقد استخدمت الصين احتياطاتها المالية الهائلة للاستثمار في قطاع الطاقة العالمي، إذ اشترت شركاتها النفطية أصولاً خارجية بقيمة ١٨ مليار دولار عام ٢٠١١، وامتلكت حصصاً رئيسية في عدد من الحقول النفطية العراقية، مثل الأحذب والحلفاية والرميلة.<sup>٦</sup> وتمثل مبادرة الحزام والطريق امتداداً طبيعياً للسياسة الطاوقية الصينية، إذ تهدف إلى تعزيز العلاقات الطويلة الأمد مع دول المنطقة وحماية طرق الإمداد الحيوية، وذلك ضمن إطار التعاون المعروف بـ "١+٢+٣"، الهادف إلى بناء شراكة استراتيجية صينية-عربية موثوقة في مجال الطاقة.<sup>٧</sup> ويلخص هذا المحور إلى أن أحد أبرز الأهداف الصينية في الشرق الأوسط يتمثل في تأمين إمدادات الطاقة باعتبارها "رئة الاقتصاد الصيني"، حيث عملت بكين على تسخير علاقاتها السياسية والدبلوماسية لضمان استمرار تدفق الطاقة عبر علاقات مستقرة واستثمارات مباشرة في قطاع النفط وهذا ما ينسجم مع فرضيات النظرية الواقعية الجديدة التي ترى تأمين الموارد الحيوية، ولا سيما الطاقة، يشكل جزءاً أساسياً من الأمن القومي للدول الكبرى في ظل بيئة دولية تنافسية.

#### رابعاً: تحقيق الاستقرار الداخلي والإقليمي: -

تنظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها امتداداً طبيعياً لمجالها الاستراتيجي الحيوي، وتخشى من أن يؤدي عدم الاستقرار الإقليمي إلى انعكاسات سلبية على أمنها الداخلي، ولا سيما فيما يتعلق بإقليم شينجيانغ الذي يقطنه ما يقرب من ١١ مليون نسمة من قومية الأويغور ذات الامتداد الثقافي والديني والجغرافي مع دول العالم الإسلامي. وقد ازداد هذا الارتباط بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز دول إسلامية في آسيا الوسطى، مما جعل تأثير الشرق الأوسط على الداخل الصيني أكثر مباشرة. وترتبط الصين بين أي اضطرابات في الإقليم وبين احتمالات دعم الحركات الانفصالية التي تصنفها الحكومة ضمن "التطرف والإرهاب والنزعات الانفصالية"، ولذلك تعمل بكين على منع أي دعم خارجي محتمل لهذه الحركات عبر تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وتوثيق التعاون الأمني والسياسي معها.<sup>٨</sup> وتستند هذه السياسة إلى قناعة مفادها أن استقرار الشرق الأوسط جزء من استقرار الصين، وأن أي تصاعد في التوترات الإقليمية قد يوفر بيئة خصبة لتمدد الحركات الانفصالية أو الخطابات المتشددة التي تمس أمنها الداخلي. وبناءً على ذلك تتبّع بكين استراتيجية الانخراط الحذر وتعزز من شراكاتها مع دول المنطقة من أجل ضمان بيئة

اقليمية مستقرة من اجل حماية امنها القومي ويعكس السلوك الصيني، ما تؤكد النظرية الواقعية الجديدة في الترابط بين البيئة الإقليمية وقدرة الدولة على المحافظة على الاستقرار الداخلي.

### **الأهداف العالمية الصينية من خلال الشرق الأوسط:**

لا يختصر التنامي الصيني في منطقة الشرق الاوسط من خلال المؤسسات التعاونية وتطوير العلاقات الثنائية والمبادرات على البعد الاقليمي فحسب بل تسعى بكين الى اهداف ذات ثير عالمي وهي كالاتي:

#### **١- تعزيز مكانة الصين كقوة عظمى: -**

ان احد اهم اهداف الصين في الشرق الاوسط يتمثل في سعي بكين لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية كقوة عظمى، ونتيجة لادراك بكين بان لا يمكن الوصول لهدفها الا من خلال لعب دوراً فعالاً في منطقة ذات اهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية عالمياً، وبعد تحول الصين في عام ١٩٩٣ الى مستورد صافي للنفط، تحولت استراتيجية بكين تجاه الشرق الاوسط نتيجة لاهمية المنطقة في تلبية احتياجاتها النفطية ولمكانتها في تعزيز مكانة بكين كقوة عظمى، انتهجت بكين سياسة اقامة شركات طويلة الامد مع دول المنطقة المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص الدول الخليج وايران، واخذ تنامي الحضور الصيني في منطقة الشرق الاوسط الطابع الاقتصادي في الدرجة الاولى، فقد وسعت بكين استثماراتها في مجالات عديدة منها ما يتعلق بالبنية التحتية والموانئ وكذلك في القطاع النفطي، وان للاستثمارات الكبيرة الصينية في الشرق الاوسط اثار استراتيجية تتجاوز المرباح التجارية منها تعميق الروابط الاقتصادية والسياسية بين بكين ودول المنطقة، مما يجعل من المنطقة رافعة لمكانة الصين العالمية من خلال تأمين استمرار الطاقة وتوسع حضورها في الاسواق العالمية.<sup>١٩</sup> بالاضافة الى البعد الاقتصادي، وبعد قرار بكين في عام ٢٠٠٩ بالبدء بلعب دور القوة العالمية وتوسيع نشاطها بين الدول النامية، تظهر الاحداث بان الشرق الاوسط كان احد محطاتها في تطبيق ذلك القرار ، فعند اندلاع أحداث الربيع العربي، اخذت بكين في طرح العديد من المبادرات والحلول دبلوماسية تخص القضايا والتوترات في المنطقة كالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والانشطة النووية الايرانية والأزمة السورية ، وعلى الرغم من أن هذه المبادرات لم تساهم في حل تلك القضايا المعقدة، فإنها ادت غرضاً سياسياً بالنسبة لبكين يتمثل في تقديمها كطرف قادر على المساهمة في إدارة الأزمات الدولية، مما يعزز مكانتها في النظام الدولي.<sup>٢٠</sup> كما تظهر مساعي الصين في تعزيز مكانتها كقوة عظمى من خلال اتباعها الوساطة الدبلوماسية، حيث تتبع بكيست استراتيجية الجمع بين التزامها بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والوسيط النزاه المحاييد في العديد من قضايا وازمات الشرق الاوسط كالأزمة الليبية وازمة سوريا، ما منح بكين القدرة على التأثير السياسي دون تقديم التزامات او انخراط عسكري مباشر، مما ساهم في تعزيز حضور بكين ومكانتها كقوة محايدة تختلف عن النموذج الغربي الذي غالباً ما يكون سياسته مرتبطة بالهيمنة او الدخول المباشر في شؤون الدول الداخلية دون الانحراف عن مبادئ سياستها الخارجية، وبالتالي تفتح المجال امام بكين لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة، اي ان الحضور الصيني لم يعد مقتصر على كونها مجرد شريك اقتصادي او مستورد للطاقة فحسب، بل بدأت بالتحول الى فاعل سياسي يسعى الى تصدير نفسه كقوة عالمية مسؤولة تعمل من اجل ارساء الاستقرار والسلام.<sup>٢١</sup> شي جين بينغ عام ٢٠١٣، رغم ان ظاهرها اقتصادي لكن تتضمن بعداً إستراتيجياً سياسياً، من خلال السيطرة على الممرات البحرية الحيوية مثل قناة السويس وباب المندب التي تربط الصين بأوروبا وافريقيا، تمكن الصين من اعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية وتعزيز الترابط بين اسيا والشرق الأوسط واروبا وحتى افريقيا، أيضاً للصين بديلاً برياً في حال فرضت البحرية الأمريكية حظراً على الطرق البحرية بين سواحلها والشرق الأوسط وأوروبا ، كما قد تتطلب مبادرة الحزام والطريق وجود عنصر عسكري صيني للاستجابة السريعة لأي أزمة قد تتدلع على طول مساراتها ، مما يعزز مكانة بكين كقوة كبرى قادرة على تولي ادارة مشاريع عبر القارات.<sup>٢٢</sup> في الختام يمكننا القول ان مساعي الصين في الشرق الاوسط تتجاوز حدود تلبية ما تحتاجه من طاقة لديمومة اقتصادها، وانما له ابعاداً عديده منها تعزيز مكانة بكين كقوة عظمى من خلال طرح مبادرات دبلوماسية واستثمارية وعقد شراكات استراتيجية طويلة الامد، وبالتالي فان التطور في الحضور الاقتصادي وتحوله الى دور سياسي ودبلوماسي له دافع تقديم الصين كقوة عالمية قادرة على اعادة ترتيب قواعد النظام الدولي.

#### **٢- إعادة تشكيل النظام الدولي نحو التعددية القطبية: -**

يعد هدف إعادة تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب من الأهداف العالمية الرئيسية من خلال الشرق الاوسط، حيث لم يعد الوجود الصيني في المنطقة مقتصر على كونه مصدر لتلبية حاجتها من الطاقة او سقواً لبضائعها، بل أصبح مجالاً لتنفيذ مشروعها الرامي لإعادة تشكيل النظام الدولي متعدد الاقطاب، وان الفراغ الذي خلفه تحول انظار الاستراتيجية الامريكية نحو اسيا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين فسح المجال امام بكين لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط بما يتناسب مع تطوراتها بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب.<sup>٢٣</sup> كما ان بكين لا تسعى الى

التورط في قضايا المنطقة الأمنية ولا منافسة واشنطن في الشرق الأوسط، وإنما تسعى لتقديم نفسها كشريك لا يمكن الاستغناء عنه من خلال توفير بدائل اقتصادية واستراتيجية تعزز من مكانته الإقليمية والدولية، إذ عملت بكين على توظيف الازمات في الشرق الأوسط من أجل تعزيز مكانتها كقوة مسؤولة تسعى إلى السلام والاستقرار العالمي والإقليمي، وهذا ما يساهم في إضعاف الهيمنة الأمريكية ويساعد بكين على إرساء فكرة النظام الدولي المتعدد الأقطاب<sup>٢٤</sup> وتنتظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط كمنطقة توفر دعماً سياسياً لمشروعها في إعادة تشكيل النظام الدولي القائم، من خلال التعاون بينها وبين دول المنطقة بوصفها دول جنوب العالم<sup>٢٥</sup> وكون الصين تعد شريكاً محورياً لإيران، فإن ل طهران أهمية تتجاوز مجرد توفير موارد الطاقة لبكين، إذ يمكنها أن تلعب دوراً في دعم رؤية بكين لعالم متعدد الأقطاب في مواجهة الهيمنة الأمريكية<sup>٢٦</sup> كما تعد سياسة الصين في ضم دول الشرق الأوسط وإفريقيا لمننديات ومنظمات عالمية كبريكس وشنغهاي جزءاً من استراتيجيتها لكسب دعم دولي في المنظمات الدولية لفكرة نظام عالمي جديد متعدد الأطراف<sup>٢٧</sup>. وتُعد مبادرة الحزام والطريق استراتيجية صينية لتغيير قواعد النظام الحالي، وقد اعتبر البعض مبادرة الحزام والطريق أداة جيواستراتيجية للصين لإعادة تشكيل النظام العالمي وعنصراً أساسياً في سياستها الخارجية الشاملة، فهي تقدم إطاراً اقتصادياً بديلاً ونظاماً دولياً بديلاً، كما تُوصف المبادرة بأنها خطة مارشال صينية وتُعتبر تكتيكاً جيوسياسياً يهدف إلى توسيع نفوذ الصين وتحدي السلطة الغربية من خلال إنشاء نظام دولي محوره الصين، وتصورها بكين كمنصة شاملة تسعى إلى عالم متنوع ثقافياً، متعدد الأقطاب، يتمتع بقدر أكبر من العدالة والإنصاف، وهي تؤيد نظاماً عالمياً مستقبلياً قائماً على "التعددية" بدلاً من هيمنة أحادي<sup>٢٨</sup>. ولما يلعبه الشرق الأوسط من موقع استراتيجي في مبادرة الحزام والطريق، يعد منطقة جوهريّة في تطلع الصين لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وقد أصبحت أزمت الشرق الأوسط كأحداث طوفان الأقصى والتوتر الإيراني-الإسرائيلي، بطريقة ما، بوابة مفتوحة لبدء هذا التغيير، واتجه الصراع بين القوى العالمية نحو اتجاهين متعارضين: فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الحفاظ على الوضع الراهن واستمرار النظام كقطب أحادي للقوة والسيطرة، بينما تسعى كلٌّ من الصين وروسيا إلى إنهاء عصر النظام الأحادي القطب تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك، لا يعني هذا بالضرورة نهاية نفوذ الولايات المتحدة ودورها في مختلف المجالات، بل يتعلق الأمر ببساطة بإنشاء نظام متعدد الأقطاب تتمتع فيه القوى العالمية والإقليمية بحصتها من النظام، وتدخل بسلام في عصر جديد من النظام متعدد الأقطاب<sup>٢٩</sup> بالختم يمكن القول ان بكين تعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، كنقطة انطلاق لتغيير في الترتيب العالمية وإعادة بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، من خلال استغلال التراجعي الأمريكي، واستغلال الازمات والتصاعد الإقليمي، ومبادرة الحزام والطريق التي بالظهار هي مبادرة اقتصادية ولكنها ذات ابعاد سياسية عالمية.

### ٣- السيطرة على الممرات البحرية العالمية: -

تتظر بكين إلى تأمين الممرات البحرية العابرة للشرق الأوسط، كهدف استراتيجي عالمي يتضمن محورين أساسيين بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية، وهما المحور الأول تأمين ضمان امدادات الطاقة الضرورية للاقتصاد الصيني وضمان لحماية امنها القومي<sup>٣٠</sup>، اما المحور الثاني السيطرة الفعلية على التجارة العالمية من خلال ثلاث ممرات بحرية حيوية وهم مضيق هرمز وملقا وباب المندب، وان أي تهديد لغلق هذه الممرات يمثل تهديداً للأمن التجاري والاقتصادي الدولي<sup>٣١</sup>. ولضمان تحقيق هدفها الاستراتيجي نجد ان بكين باشرت باستثماراتها الواسعة في منطقة الشرق الأوسط، إذ وقعت الصين عدة اتفاقيات لتوسعة والاستثمار في عدة من موانئ في المنطقة ضمن مبادرة الحزام والطريق، كميناء جبل علي وأبو ظبي وميناء خليفة في الامارات، وقناة السويس وبور السعيد في مصر، وميناء اشدود وبناء ميناء حيفا جديد في شمال تل ابيب والعديد من الموانئ، التي اعطتها بكين مكانة مركزية ضمن طريق الحرير البحري<sup>٣٢</sup>. ومن الجانب العسكري إن عمليات مكافحة القرصنة التي تقوم بها الصين ونشر الوحدات البحرية عبر خليج عدن والبحر الأحمر قد وفرت غطاءً عملياً لتوسيع وجودها البحري على المدى الطويل، حيث تحولت حماية القوافل إلى وسيلة لبناء قدرة دائمة لحماية خطوط إمدادات الطاقة والتجارة، وهي بناء قاعدة جيبوتي كأول قاعدة عسكرية خارج الحدود الصينية في عام ٢٠١٧، جميع هذه التحركات تعد جزء من الخطة الصينية الهادفة لتعزيز نفوذها من خلال الاستثمار في البنية التحتية للموانئ والمدعوم من خلال توسع وجودها البحري<sup>٣٣</sup>. وهذا السلوك يبين ادراك بكين لمكانة الشرق الأوسط الاستراتيجية في ضمان تامين الطاقة ولما لموقعة من تأثير على مسار التجارة العالمية.ولما يمثله المحيط الهندي من ممر بحري طبيعي للشرق الأوسط عبر مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وكونه ممر رئيسي لنقل الطاقة والتجارة العالمية، فان السيطرة عليه يشكل يضمن لبكين استمرارية امدادات الطاقة، وكذلك السيطرة على إدارة التجارة والاقتصاد العالمي، لان أي اضطراب في تلك الممرات يسبب أزمة اقتصادية عالمية<sup>٣٤</sup> وتشير الدراسات بان ٢١٪ من النفط العالمي يمر عبر مضيق هرمز وبالتالي فان أي اضطراب او توترات إقليمية وخاصة بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران تؤثر على الاقتصاد العالمي وتسبب ارتفاع في أسعار النفط العالمي، وبالتالي فان سيطرة بكين عليه من خلال الاستثمار بشكل زيادة في قدرتها على إدارة التجارة العالمية بما يتناسب

مع مصالحها.<sup>٣٥</sup> بالمحصلة يمكن القول الاستراتيجية الصينية تجاه الممرات البحرية في الشرق الأوسط ناتجة عن إدراك بكين لأهميتها في تأمين استمرار الامتدادات النفطية، وكذلك ذات بعد عالمي يحقق لبكين السيطرة على إدارة التجارة والاقتصاد العالمي.

٤- **بناء شركات ذات ابعاد دولية:** ان تسعى الصين من خلال حضورها في الشرق الأوسط، إلى بناء شبكة من الشركات التي تعزز موقعها في النظام الدولي، ولا يقتصر هذا السعي على توسيع نفوذها الاقتصادي فحسب، بل تسعى إلى الاستفادة من هذه الشركات لتوظيفه تنسيق أوثق في الشؤون والمحافل الإقليمية والدولية، وهذا ما اتبعته بكين خلال العقد الماضي، إذ اتبعت بكين دبلوماسية الشراكة في انخراطها في الشرق الأوسط، تستند دبلوماسية الشراكة تستند على اتفاقيات شراكة ثنائية وهي ليست نوعاً من التحالفات التي ترعها دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تصنف بكين الشركات بانها عدوانية، اما الشركات من وجهة نظرها هي اتفاقيات تعاون ثنائية وقد تشمل تعاوناً عسكرياً وأمنياً، تمتلك الصين أعلى مستوى من الشراكة، وهي الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع خمس دول شرق أوسطية: الجزائر (٢٠١٤)، مصر (٢٠١٤)، إيران (٢٠١٦)، السعودية (٢٠١٦)، و(٢٠١٨) الإمارات.<sup>٣٦</sup> بالإضافة الى ذلك تعمل بكين على انشاء نظام إقليمي يتمحور حولها، لحماية مصالحها وقيمها، وان ما تقدمه بكين من دعم اقتصادي في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف من اجل كسب دعم قانوني ودبلوماسي لخطابها، وهذا ما نجحت فيه بكين من خلال كسبها لدعم في الأمم المتحدة ضد اتهامات احتجاز ملايين المسلمين الإيغور في «معسكرات إعادة التأهيل» في شينجيانغ من قبل البحرين، ومصر، وإيران، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، وكسب دعم ٢١ دولة في قمة الصين والدول العربية، والدعم المتبادل بينها وبين حكومة بشار الأسد في عام ٢٠٢٣ من خلال إقامة شراكة استراتيجية بين بكين ودمشق من اجل كسر العزلة الدبلوماسية ضد نظام الأسد وبالمقابل أعربت سوريا في بيانها موقفاً بأن (تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية)<sup>٣٧</sup> كما يُمثل التعاون الصيني العربي نموذجاً للتعاون الدولي المعاصر، إذ يركز الطرفان على بناء نمط جديد من العلاقات الدولية يتمحور حول التعاون المربح للطرفين، وفي الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والساحة الدولية متعددة الأطراف، تعمل الدولتان معاً على حماية حقوق ومصالح الدول النامية، وهذا ما جسده دعم الدول العربية لسيادة الصين ووحدة أراضيها، تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، يعارض جميع أشكال (استقلال تايوان) ولا تقيم أي علاقات رسمية مع تايوان أو يجري أي تبادلات رسمية معها، وفي المقابل، أظهرت الصين دعماً سياسياً نحو قضايا المنطقة، بما فيها الموقف من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.<sup>٣٨</sup> ومع انضمام العديد من دول الشرق الأوسط (إيران، المملكة العربية السعودية، الإمارات، مصر) إلى تكتلات دولية مثل مجموعة بريكس يعزز شرعية التكتل العالمية ونطاقه الجغرافي، وبالتالي فان نجاح بكين في استقطاب تلك الدول يعني توسع لنطاق نفوذها وتعزز رؤيتها الأوسع لنظام عالمي متعدد الأقطاب مقاوم للهيمنة الغربية، ويتماشى هذا مع دعوات شي جين بينغ المتكررة لإصلاح الحوكمة العالمية ومنح المزيد من النفوذ.<sup>٣٩</sup> يمكننا القول ان بكين تسعى لبناء شركات إقليمية، توظيفها لكسب دعم متبادل وتوسع من نطاق نفوذها في المحافل والمنظمات الدولية وهذا ما ينسجم مع فرضية النظرية الواقعية الجديدة التي تنص على ان الدول تقوم ببناء ائتلاف، وتكسبها الفائدة من الاستفادة من قوة التحالف المشتركة.

٥- **إعادة تعريف العولمة:** يلعب الشرق الأوسط دوراً محورياً لما يمتلكه من موقع استراتيجي الرابط للممرات البحرية والبرية، في هدف الصيني العالمي لاعادة تعريف العولمة، وتقديم نموذج مغاير للنموذج الغربي التقليدي، تقوم على مرتكزات اهمها احترام سيادة الدول وعد التدخل في شؤونها الداخلية، فالقيمة المعيارية العليا من وجهة النظر الصينية هي السيادة. إن الصين تسعى إلى نشر نموذجها الخاص للعولمة من خلال مشروع الحزام والطريق، والذي يعتمد على إقناع دول العالم بهذه الفكرة، لا من خلال الإكراه والاستغلال، بل عبر تحقيق المصالح المشتركة والتعاون. فالعلاقات الدولية من المنظور الصيني لا تقوم على فكرة فوز طرف وخسارة طرف آخر، وإنما على مبدأ المكاسب المشتركة للجميع.<sup>٤٠</sup> وبحسب رأي المحللون ان رؤية بكين للشرق الأوسط لا يختزل في البعد الاقتصادي فحسب، بل لما تسعى له بكين من إرساء بدل للحوكمة العالمية، بالشكل الذي تصبح به الممرات البحرية والبرية، وشبكات البنية التحتية والطاقة جزء لا يتجزأ من استراتيجية إعادة التدفقات العالمية، بما يحقق مصالح بكين طويلة الأمد، حيث ان الصين تسعى الى تحويل شكل العولمة من نسخة تقودها المؤسسات الغربية الى أخرى أكثر شمولاً وعدالة.<sup>٤١</sup> في هذا السياق، يُمكن توقع ظهور قطبين متنافسين، أحدهما بقيادة الولايات المتحدة والآخر بقيادة الصين، ولكل منهما شبكاته الخاصة من البنية التحتية (الطرق، الجو، البحر، الفضاء، والاتصالات - بما في ذلك الكابلات البحرية)، أي نظامين لإدارة النقل والتبادلات، كما سيتعايش نظامان للمعايير ونظامان للمؤسسات الدولية والإقليمية، وبالتالي، فإن استقطاب العلاقات الدولية سيخلق شكلاً جديداً من التنافس بين شبكات البنية التحتية والمعايير والمؤسسات الدولية... أي ان التنافس بين شكلين من أشكال العولمة : أحدهما بقيادة الولايات المتحدة والآخر بقيادة الصين.<sup>٤٢</sup> وتُعد دعوة الرئيس الصيني إلى تسريع تبني نموذج العولمة الجديد مؤشراً واضحاً على التحول في التفكير الصيني من مفهوم "السوق

الليبرالية الجديدة" إلى "الدولة الليبرالية الجديدة"، وهو ما يمثل انتقالاً من الرأسمالية التي تنظمها آليات السوق إلى الرأسمالية التي تنظمها الدولة.<sup>٣</sup> وفي هذه الحالة يصبح الشرق الأوسط ليس فقط مصدراً للطاقة أو سوقاً للسلع، بل تجربة عملية لنموذج عالمي بديل، يعكس توازن القوى الجديدة ويمنح الصين شرعية كقطب قائد في نظام متعدد الأقطاب.

### التائج والخاتمة:

نستنتج من البحث انها تحقق ما تناولته الفرضيتين، اذ ان بكين تسعى الى تحقيق اهداف إقليمية وعالمية من خلال الشرق الأوسط من خلال سياسات متبعة وهذه الدلائل على صحة الفرضيات: اذ تسعى الصين الى توسعة نفوذها الإقليمي، من خلال استغلال الفراغ النسبي الذي تركته الولايات المتحدة الامريكية وكذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية واتفاقيات استراتيجية طويلة الأمد، وبالتالي يمكن لبكين ضمان استمرار الامدادات النفطية القادمة من الشرق الأوسط، وتوفير سوق لمنتجاتها من دول المنقطة من خلال التبادلات التجارية والاقتصادية، وبذلك تحقق الصين توسعها الاستراتيجي، وباستقرار المنطقة، الذي تعبرها بكين المحيط المؤثر على عدة مناطق داخل الصين، تضمن استقرارها الداخلي. واما ما يتعلق الأهداف العالمية اذ تسعى بكين لتعزيز مكانتها كقوة عظمى، من خلال تقديم نفسها كقوى مسؤولة وهذا ما نجده في تدخل بكين في قضايا الشرق الأوسط كالأزمة السورية والصلح السعودي الإيراني، واهداف أخرى كبناء شبكة من التحالفات الإقليمية من خلال إقامة اتفاقيات استراتيجية طويلة الأمد كالاتفاقية الصينية الإيرانية لمدة ٢٥ التي تم عقدها في عام ٢٠٢١، وكذلك السيطرة على الممرات البحرية والذي تسعى له بكين من خلال الاستثمار في البنية التحتية للموانئ من خلال مبادرة الحزام والطريق، وكذلك إعادة تعريف العولمة، من خلال دعوة الرئيس الصيني الى التبنى السريع لنموذج العولمة، هذا الأهداف تنسجم مع ما تطرحه الفرضتين ونظرية الواقعية الهجومية التي تتحدث عن سعي الدول لتقدم والهجوم من اجل زيادة امنها تحقيق مكاسب جديدة، وهذا ما فعلته بكين فعلاً في الشرق الأوسط من خلال ادواتها الاقتصادية والتجارية والسياسة، من اجل الوصول الى اهداف ومكاسب إقليمية وعالمية، ذات بعد مؤثر حتى في بنية النظام الدولي.

### التوصيات:-

- ١- يجب على الصين التحرك بما لا يثير حساسية الأطراف المنافسة الأخرى الإقليمية والدولية، أي التحوط بحركاتها كون المنطقة يمكن ان تكون فتيل لاشعال حرب عالمية ثالثة.
- ٢- على الدول الإقليمية المراعاة وحسب المخاطر من الانجراف وراء طرف معين، وإقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف بما ينسجم مع مصالحها الوطنية دون الامتثال الى الرغبات الشخصية والضغط السياسية والاقتصادية من أحد الأطراف.
- ٣- إقامة بمراكز بحوث ودراسة جدوى حول الاتفاقيات المستقبلية من اجل عرض العائدتها ومعرفة المضار والمخاطر المستقبلية المحتملة.

### Notes

<sup>١</sup> Hikmat Abdul Rahman, *China and the Middle East*, 1st ed., (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2020), pp. 10-12.

<sup>٢</sup> Yaron Evron, "China's Diplomatic Initiatives in the Middle East: The Quest for a Great-Power Role in the Region," *International Relations*, Vol. 31, No. 2 (2017), pp. 132.

<sup>٣</sup> Shatha Khalil, "China's Economic Strategy in the Middle East and Intensifying Geopolitical Competition," Rawabet Center for Research and Strategic Studies, August 31, 2021, available at: <https://rawabetcenter.com/>, accessed January 14, 2026.

<sup>٤</sup> Mohammad Bhuiyan and Yi Wang, "The Belt and Road Initiative (BRI) Narratives: A Comparative Critical Analysis," *China and WTO Review*, Vol. 10, No. 1 (2024), p. 48.

<sup>٥</sup> Ramadan Ghaith, "Neorealism - Structural Realism," *Political Encyclopedia*, available at: <https://political-encyclopedia.org/>, accessed January 1, 2026.

<sup>٦</sup> Faraj Anwar, *Realist Theory in International Relations: A Comparative Critical Study in Light of Contemporary Theories*, 1st ed., (Sulaymaniyah: Kurdistan Center for Strategic Studies, 2007), p. 205.

<sup>٧</sup> Ahmed Wahban, *Realist Theory and Analysis of International Politics from Morgenthau to Mearsheimer: An Evaluative Study*, (Alexandria: Alexandria University, Faculty of Economics and Political Science, 2016), p. 16.

<sup>٨</sup> Muneam Khamees Mukhlif, "The Neorealist in International Relations: Assumptions, Classifications, and Foundations - An Analytical Vision," *Dirasat Dawliyya (International Studies)*, Vol. 59 (2014), p. 218.

<sup>٩</sup> Abdul Rahman, *China and the Middle East*, p. 10-12.

<sup>١٠</sup> Anas Al-Nassar, *China's Strategy toward Arab States: Objectives and Implications - A Foresight Study*, 1st ed., (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2020), pp. 158-159.

- <sup>11</sup> Hadeel Dhari, "The Chinese Variable in Saudi-Iranian Relations," *Political Issues Journal*, Al-Nahrain University, No. 79 (2024), p. 410.
- <sup>12</sup> Hikmat Abdul Rahman, "China's Middle East Strategy from the Great Wall to Economic Opening," *Arab Policies Journal*, Vol. 7, No. 34 (2018), p. 88.
- <sup>13</sup> Khalil, "China's Economic Strategy in the Middle East," *Rawabet Center*, (2021).
- <sup>14</sup> Strategics Website, "China's Strategy in the Middle East from an Analytical Perspective," *Strategics*, July 7, 2022, available at: <https://strategics.com/ar>, accessed January 4, 2026.
- <sup>15</sup> Asad al-Din Al-Bata, *China's Foreign Policy toward Middle Eastern Crises*, 1st ed., (Amman: Jabra Publishing and Distribution, 2024), p. 10.
- <sup>16</sup> Ted C. Liu, *China's Economic Engagement in the Middle East and North Africa*, FRIDE Policy Brief No. 173, (Madrid: FRIDE, January 2014), p. 2.
- <sup>17</sup> Xiang Qian, "The Belt and Road Initiatives and China's Middle East Energy Policy," *International Relations and Diplomacy*, Vol. 4, No. 10 (2016), pp. 6-11.
- <sup>18</sup> Al-Masar Studies Center, "China's Strategy toward the Arab World: Objectives, Interests, and Future Prospects," Al-Masar Studies Center, August 22, 2023, pp. 1-5.
- <sup>19</sup> Jon B. Alterman, "China's Soft Power in the Middle East," in *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World*, ed. C. McGiffert, (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2008), pp. 63-65.
- <sup>20</sup> Evron, "China's Diplomatic Initiatives in the Middle East," p. 126.
- <sup>21</sup> Mordechai Chaziza, "China's Mediation Efforts in the Middle East and North Africa: Constructive Conflict Management," *Strategic Analysis*, Vol. 42, No. 1 (2018), pp. 29-35.
- <sup>22</sup> Evron, "China's Diplomatic Initiatives in the Middle East," p. 129.
- <sup>23</sup> Hassan Ahmadian, "Weathering a Global Transition: The Middle East's Balancing Momentum," *Journal of World Sociopolitical Studies*, Vol. 8, No. 3 (2024), pp. 466-470.
- <sup>24</sup> Lillian Aronson, "Beijing's Middle East Playbook in a Changing Global Order," *ORF Issue Brief* No. 813, (New Delhi: Observer Research Foundation, June 2025), pp. 3-4.
- <sup>25</sup> U.S.-China Economic and Security Review Commission, *Annual Report to Congress*, (Washington, DC: U.S. Government Publishing Office, 2013).
- <sup>26</sup> Brian Wasser, Howard J. Shatz, John J. Drennan, Andrew Scobell, Benjamin G. Carlson, and Yvette K. Crane, *Crossroads of Competition: China, Russia, and the United States in the Middle East*, Research Report No. RRA325-1, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022), p. 27.
- <sup>27</sup> Mark Nouwens, Heather Boyd, Emily Green, W.-C. Paes, and Alexandre Vidal, *The Evolving Dynamics of China's Middle East and North Africa Strategy: Future Scenarios*, (London: International Institute for Strategic Studies, 2025), pp. 16-18.
- <sup>28</sup> Bhuiyan and Wang, "The Belt and Road Initiative (BRI) Narratives," p. 48.
- <sup>29</sup> Sami Saeed, "The Crises in the Middle East: Reshaping the Region's Geopolitical Landscape and Altering the Global Order," *Asian Review of Political Economy*, Vol. 4, No. 1 (2025), p. 2.
- <sup>30</sup> **Camille Lons (ed.), Jonathan Fulton, Degang Sun, and Naser Al-Tamimi, *China's Great Game in the Middle East* (London: European Council on Foreign Relations, 2019), pp. 1-33.**
- <sup>31</sup> M. A. Zohourian, "A New Maritime Security Architecture for the 21st Century Maritime Silk Road: The South China Sea and the Persian Gulf," *Revista de Estudos Constitucionais, Hermenêutica e Teoria do Direito*, Vol. 12, No. 2 (2020), p. 241.
- <sup>32</sup> Jerome Henry, *China's Military Deployments in the Gulf of Aden: Anti-Piracy and Beyond*, *Asie.Visions* No. 89, (Paris: Institut Français des Relations Internationales, 2016), p. 29.
- <sup>33</sup> Swaran Singh, "China's Anti-Piracy Operations in the Gulf of Aden and Beyond: Implications for India," *Journal of Indian Ocean Studies*, Vol. 33, No. 1 (2025), p. 75.
- <sup>34</sup> Becker, Jeffrey, *Securing China's Lifelines Across the Indian Ocean*, China Maritime Report No. 11, (Newport, RI: U.S. Naval War College, China Maritime Studies Institute, 2020), p. 2.
- <sup>35</sup> Muhammad Shahzad, Bilal Liaqat, and Ilyas Wakil, "Maritime Stability of the Strait of Hormuz: A Critical Analysis," *Global Political Review*, Vol. 10, No. 2 (2025), p. 46.
- <sup>36</sup> Lars Andersen and Li Jiang, "China's Expanding Security Footprint in the Middle East: Strategic Implications," *Journal of Asian Security Studies*, Vol. 12, No. 1 (2025), pp. 15-16.

<sup>37</sup> Nouwens et al., *The Evolving Dynamics of China's Middle East and North Africa Strategy*, p. 17.

<sup>38</sup> Shanghai International Studies University, *China's Middle East Policy Report 2018*, (Shanghai: Center for Middle East Studies, Shanghai International Studies University, 2018), pp. 10-11.

<sup>39</sup> Fu Lee, Kotchaphop Kornphetcharat, and Juan Pablo Sims, "An Alternative to the Liberal World Order: China, BRICS, and Middle East Diplomacy," *Journal of Middle East and Islamic Studies*, Vol. 12, No. 1 (2025), p. 9.

<sup>40</sup> Shahir Al-Shahir, "China and Alternative Globalization," *Journal of Political Science and Law*, Arab Democratic Center, Vol. 3, No. 18 (2019), pp. 6-7.

<sup>41</sup> Biliang Hu, "The Belt and Road Initiative and the Transformation of Globalization," *Kwartalnik Nauk o Przedsiebiorstwie*, No. 1 (2018), p. 30.

<sup>42</sup> Alice Ekman, *China's Regional Forum Diplomacy in the Middle East and North Africa*, Etudes de l'Ifri, Centre Asie, (Paris: Institut Français des Relations Internationales, 2019), pp. 6-7.

<sup>43</sup> Al-Shaher, "China and Alternative Globalization," pp. 6-8.